المؤتمر العلمي لكلية التجارة – جامعة طنطا

بعنوان

التنمية المستدامة والشمول المالي

(الرؤى والآثار والتداعيات)

بقاعة المؤتمرات بكلية التجارة – جامعة طنطا

١٥ أبريل ٢٠١٩م

بحث بعنوان

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر

دكتور

جلال حسن حسن عبد الله

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

محاضر بكلية الحقوق –جامعة دمياط

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

Email:drgalal_hassan20@yahoo.com

٢٠١٨م

CamScanner

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر

د. جلال حسن حسن عبد الله
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة
محاضر بكلية الحقوق - جامعة دمياط

ملخص البحث:

يمثل الشمول المالي بُعداً مهماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي، وقد تبنت مجموعة العشرين " الشمول المالي" كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفاً طموحاً يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام ٢٠٢٠ لدورها الفعّال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم. وقد حدد البنك الدولي مفهوم "الشمول المالي" بأنه "تمكين جميع الأفراد والشركات من الحصول على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم التي يتعين تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة". وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت أهداف التنمية المستدامة الشمول المالي كأحد الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

وتهدف هذه الدراسة إلي إبراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر؛ وذلك من خلال توضيح مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وابراز العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، وكذلك من خلال بيان وضع الشمول المالي في بعض الدول العربية، وبيان أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي وتم الاستعانة بالتقارير الدولية الصادرة عن منظمات وجهات دولية مهتمة بموضوع الدراسة. وخلصت الدراسة إلي أن الشمول المالي يلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في مصر. وتوصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجية قومية وطنية لتعزيز الشمول المالي في مصر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية والمصرفية، الاستقرار الاقتصادي، التنمية المستدامة.

CamScanner

The role of financial inclusion in promoting economic stability And achieving sustainable development in Egypt

Dr.galal Hassan Hassan Abdullah
PhD in Economics and Public Finance
Lecturer, Faculty of Law, Damietta University

Research Summary:

Financial inclusion is an important dimension of the overall and sustainable development strategy as it has an impact on improving growth and financial and social stability. The G20 has adopted "financial inclusion" as a key focus of the economic and financial development agenda. The World Bank has set an ambitious goal of universalizing financial services For all by 2020 for its effective role in fighting poverty and unemployment worldwide. The World Bank has defined the concept of "financial inclusion" as "enabling all individuals and companies to obtain useful and affordable financial products and services that meet their needs to be presented in a responsible and sustainable manner". In addition, sustainable development goals have included financial inclusion as one of the targets to be achieved by 2030. This study aims to highlight the role played by financial inclusion in promoting economic stability and achieving sustainable development in Egypt by clarifying the concept of financial inclusion and sustainable development and highlighting the relationship between financial inclusion and sustainable development, as well as through the statement of financial inclusion status in some Arab countries. The importance of financial inclusion in promoting economic stability and achieving sustainable development in Egypt. The study is based on the descriptive approach and the international reports issued by international organizations and organizations interested in the subject of the study were used. The study concluded that financial inclusion plays an important role in promoting economic stability and thus achieving sustainable development in Egypt. The study recommends the need to develop a national strategy to strengthen the financial coverage in Egypt.

Key words: financial inclusion, financial and banking services, economic stability, sustainable development.

المقدمة

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوي مختلف دول العالم، وذلك لدوره الكبير في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. فمن خلال تعميم الخدمات والمنتجات المالية الرسمية على مختلف شرائح المجتمع بما فيها الحسابات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والإئتمان، سيساهم ذلك في تعزيز آفاق النمو وخلق لفرص الشغل وتحسين مستوي المعيشة.

ويعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لا سيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي. كما ساهمت الثورة التكنولوجية في مجال البرمجيات والإتصال في تعزيز الشمول المالي، حيث ظهرت العديد من الخدمات المالية المتطورة، لعل أهمها خدمة النقود المحمولة التي ترتكز على إستخدام الهاتف المحمول، وخدمات المصرفية عبر الوكلاء، بما قلص من القيود التي تحد من إمكانية وصول هذه الخدمات للأفراد.

وتشير التقارير الدولية، أن الدول العربية تعتبر المنطقة الوحيدة في العالم التي ازدادت فيها حدة الفقر والجوع والبطالة منذ سنة ٢٠١٠، مع محدودية مستويات التعليم والصحة. ولهذا أصبح من الضروري إهتمام هذه الدول بتوسيع نطاق الشمول المالي، حيث تشير مجمل الدراسات والبحوث أن تعميم الخدمات المالية لها أثر إيجابي على نمو إجمالي الناتج المحلي وفرص العمل في الإقتصاد الرسمي، من خلال تمكين الفئات الإجتماعية الأكثر فقرا والمستثناة من قطاعات الصيرفة التقليدية من المشاركة في الدورة الاقتصادية، والدعم بشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، يمكن طرح الاشكالية الأساسية لهذه الدراسة وتتمثل فيما يلي:-

ما هو دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وماهي العلاقة بينهما ؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية ؟
- ما هي المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ؟
- ما هي أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

CamScanner

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضية التالية:

- يمكن أن يساهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية ومنها مصر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من معالجتها لموضوع جد حساس وهو الشمول المالي باعتباره يعكس إلى حد بعيد سلامة المؤسسات المالية الموجودة وقدرتها على تلبية احتياجات الأفراد من الناحية السعرية ومن ناحية محاكاة احتياجاتهم الخاصة بنوعية الخدمة في حد ذاتها، مما ينعكس إيجابيًا على مستويات الفقر والجوع. فضلاً عن أن تبني استراتيجيات تطوير القطاع المالي والمصرفي للدول العربية لقضايا الشمول المالي، من شأنه أن يساهم في الإرتقاء بدور هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

١- تحديد مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وتوضيح العلاقة بينهما.

٢- تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ؟

٣- استعراض أهم المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

٤- الوقوف على أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

٥- استنتاج التوصيات المناسبة بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

منهج الدراسة:

من أجل الاحاطة بمختلف جوانب الدراسة والاجابة على الاشكالية الاساسية للدراسة واختبار صحة الفرضية الموضوعة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند جمع المعلومات من خلال البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، والمجلات الاقتصادية والبحوث الأكاديمية والتقارير الرسمية المنشورة على مواقع الانترنت والصادرة عن منظمات وجهات عالمية مهتمة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الشمول المالي نذكرها منها ما يلي:

١- دراسة مروان بن قيدة، ورشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ٢٠١٨:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، والتطرق لأهم المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، إضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات وبرامج مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المستقبل. وخلصت الدراسة إلي أن هنالك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، لذا لا بد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

٢- دراسة معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ٢٠١٨:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة وفي تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. حيث أوضحت أن قضية الشمول المالي تمثل في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحدياً وأمرا في غاية الأهمية لمتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد. وخلصت الدراسة إلي ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.

٣- دراسة حنين محمد بدر، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، ٢٠١٧:

هدفت هذه الدراسة إلى إلى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦ م من حيث استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهميته واهدافه وبيان أثره على تحسين ثقافة المسئولية الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلي وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة وتحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسئولية المجتمعية وأبعادها ومبادئها.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف الوقوف على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الاطار النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: وضع الشمول المالي في بعض الدول العربية.

المبحث الثالث: أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

CamScanner

المبحث الأول

الاطار النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتقوية مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة. كما أكدت العديد من الدراسات والبحوث دور الشمول المالي في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة.

وعلى ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلي بيان ماهية الشمول المالي ثم بيان ماهية التنمية المستدامة وأخيرا توضيح العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة. و يقسم هذا المبحث إلي المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة.

المطلب الأول

ماهية الشمول المالي

أولاً: تاريخ ظهور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي (**Financial Inclusion**) لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة" ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر اغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وقد ظهرت في خلال التسعينات من القرن الماضي العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلي الخدمات المصرفية. وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلي الخدمات المالية المتوفرة[١].

وترجع بداية ظهور مفهوم الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. وحينذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام ٢٠٠٨ الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل

---

(١) سمير عبدالله ، الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين، ٢٠١٦، ص١٥.

الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠٠٩ بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، وانضمت مصر للتحالف الدولي عام ٢٠١٣ وعقد المؤتمر السنوي هذا العام في مصر بعد مقارنتها بعدد من البلدان الأخرى في المنطقة العربية والشرق الأوسط[1].

ثانياً: مفهوم الشمول المالي:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء، مما أدى إلي ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد، حيث يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية[2].

والشمول المالي وفقاً لتعريف البنك الدولي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[3].

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلي مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء[4].

كما عرفته منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[5].

---

(1) احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور..كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟ تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي: https://elbadil-pss.org/2017/09/26.

(2) محمد زكريا، دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي، منتدى الشمول المالي، التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٥، ص ٧.

(3) البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي: http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.

(4) حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٧، ص ١٠.

(5) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص٣.

CamScanner

ويقصد بالشمول المالي كذلك إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المج
بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها؛ وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في
الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائ
وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلي العمل على حماية حق
مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لج
البعض إلي القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والاشراف م
تفرض أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلي سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المصرف
(1).

وتجدر الاشارة في هذا الصدد، إلي أن الشمول المالي مفهوم يهدف إلي تعميم المنتجا
والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتم
المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة
وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلي القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة
التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي
فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً
لحقوقه وواجباته.

ويستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات تتضمن الحسابات المصرفية
والمدخرات، وقروض قصيرة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب
والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلي حماية المستهلك
مالياً(2).

ثانياً: ركائز الشمول المالي:

تتمثل الركائز الأساسية للشمول المالي فيما يلي:

١- دعم البنية التحتية المالية: وتعتبر ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية، وتتضمن ما يلي:

أ- بيئة تنظيمية: توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي؛ من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

ب- الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل متناهي الصغر.

---

(1) مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠١٨، ص٩٣.

(2) اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٦، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٧، ص١٢.

بالإضافة إلي إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لقوانين الدولة.

ج- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** وذلك لتيسير وتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب؛ بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

د- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلي الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى.

هـ- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلي قواعد بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من اجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم[1].

٢- **حماية المستهلك:** يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات، التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والافصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعدم الاضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية، وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها ما يلي[2]:

أ- **المعاملة بعدل ومساواة:** يتعين عل البنوك وخلال جميع مراحل تعاملها مع العملاء مراعاة أن تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة وأن تحرص عل جعل هذا المنهج جزءا من قواعد الحوكمة لديها. كما يتعين عليها أن تعطي مزيدا من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدود الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دونما تمييز بين الجنسين.

ب- **الإفصاح والشفافية:** يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم على أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة وبما يكفل إطلاع العملاء عل المزايا والمخاطر بشفافية ووضوح وعلى ألا يتحمل العملاء عناء في سبيل الحصول عل تلك المعلومات. ويتعين عل البنوك مراعاة أن تشمل المعلومات التي تقدمها للعملاء إيضاح الحقوق ومسئوليات هؤلاء العملاء وتفاصيل الأسعار والعمولات والرسوم التي يتقاضاها كل بنك نظير كل خدمة أو منتج وكذلك إيضاح المزايا والمخاطر المرتبطة بها وآلية إنهاء العلاقة وما يترتب عليها وذلك بما يسهل عل العملاء اتخاذ قراراتهم. ويجب أن تكون النصائح المقدمة للعميل تتناسب مع قدراته وامكانياته وأهدافه المالية وفي ضوء ما لديه من خبرات بشأن تلك

---

(1) عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي- الاقتصادات العربية نموذجا، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد ٨، أبريل ٢٠١٨، ص ٩٥-٩٦.

(2) بنك الكويت المركزي، دليل حماية عملاء البنوك، ٢٠١٥، ص ٨-١٠.

المنتجات والخدمات ومراعاة حث العملاء على تقديم معلومات شاملة ودقيقة عن أوضاعهم واحتياجاتهم بما يمكن البنوك من تقديم النصائح والخدمات المناسبة.

ج- **التوعية والتثقيف المالي:** يتعين عل البنوك أن تضع الخطط والبرامج والآليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والمصرفية لعملائها الحاليين والمحتملين والسعي لرفع مستوى الوعي والتثقيف لديهم بما يمكنهم من التعرف عل كافة الجوان المتعلقة بما يقدم إليهم من خدمات أو منتجات مصرفية ومن ثم المساعدة في اتخاذ قرارات مدروسة وتوجيههم إل الجهة المناسبة التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات الإضافية إذا كانت لديهم حاجة إليها. ويتعين عل البنوك تعريف العملاء بحقوقهم ومسئولياتهم وخاصة العملاء الأفراد محدودي الدخل والتعليم.

د- **السلوك المهني:** يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة وأداء عملها بسلوك مهني مسئول مأخوذاً في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنك باعتباره مسئولا عن حماية العميل فيما يقدم إليه من خدمات أو منتجات مصرفية. ويأتي على قمة هذه السلوكيات النزاهة والمصداقية والتحقق من مناسبة الخدمات والمنتجات المطروحة للعميل لإمكانياته وقدراته واحتياجاته مع التأكد من توافر التدريب الكافي لموظفي البنك الذين يتواصلون مع العملاء ويقدمون الخدمات المصرفية لهم.

ه- **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك وذلك من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلال أو إساءة استخدام الخدمات المالية والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في الأساليب الاحتيالية.

و- **حماية الخصوصية وسرية المعلومات:** يتعين عل البنوك وضع الأنظمة الرقابية والآليات والسياسات التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها فجميع التعاملات مع البنوك تتم بسرية ولا يجوز الاطلاع عليها أو كشفها إلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية وعلى البنوك توفير الأنظمة الآمنة للتعاملات الالكترونية.

ز- **معالجة شكاوى وتظلمات العملاء:** يتعين على البنوك إعطاء العناية الكافية لمعالجة شكاوى العملاء وتظلماتهم بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة وأن تتأكد من قيام وحدة شكاوى العملاء لديها بمسئولياتها بفعالية في ظل وجود آليات واضحة ومحددة لمتابعة ومعالجة تلك الشكاوى دون تحيز وأن يتم إعطاء وحدات شكاوى العملاء العناية والإشراف المناسبين من مجالس إدارات البنوك ولكن تكون لدى البنوك آلية داخلية لحل النزاعات مع العملاء.

٣- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: وذلك لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات

وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلي جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء [1].

٤- **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلي جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلي ذلك.

ثالثاً: أهمية وأهداف الشمول المالي:

وتتمثل في العناصر التالية:

١-**الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي[2].

٢-**الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب اكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية[3].

٣ -**الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤ - **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:** وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، والمغرب)، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٨، ص٧٥٠.

(2) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص٣.

(3) بنك الجزائر، الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re.htm.

رابعاً: معوقات ومخاطر الشمول المالي:

تتمثل أبرز المعوقات التي تقلل من سرعة انتشار الشمول المالي، في غياب الوعي الكافي لـ المواطنين بأهمية تلك الخطوة بالنسبة للاقتصاد الوطني. كما تمثل الإجراءات المشددة في البنو الوطنية والأجنبية على حد السواء، عقبة أمام تطبيق الشمول المالي، حيث تتشدد البنوك في معر مصادر الأموال، وفي إجراءات فتح الحسابات البنكية. وكحال معظم الدول النامية تعاني مصر م ارتفاع نسبة الأمية، والتي تقف حجر عثرة في طريق تطبيق سياسات الشمول المالي، خاصة أن نس الأمية الكتابية في مصر تصل إلى نحو ٢٦ %، فضلاً عن الأمية الاقتصادية والثقافية. حيث لا يج عدد كبير من المواطنين، حتى المتعلمين منهم، التعامل مع الكروت الذكية، وماكينات الصرف الآلي كما تعاني المناطق الفقيرة، والأشد فقراً، والعشوائيات، من عدم وجود فروع للبنوك والمصارف في محيطهم. ويمكن الحل للتغلب على تلك النقطة بالتحديد في استغلال انتشار مكاتب البريد في كا أنحاء الجمهورية[1].

ويمكن حصر معوقات ومخاطر الشمول المالي في النقاط التالية [2]:

١- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.

٢- عدم تهيئة البنية التنظيمية والقانونية والرقابية الموائمة.

٣- المخاطر المتغيرة للشمول المالي.

٤- هناك مخاطر خاصة بالبنوك وتتمثل في إحصائية اختلاف خصائص العملاء المستبعدين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة حدة المخاطر.

المطلب الثاني

ماهية التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام ١٩٨٧، والذي نص بشكل أساسي على ما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". قد تتنوع تعريفات التنمية المستدامة ولكنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النهج كما هو مبين في الشكل رقم(١) على النحو التالي:

---

(1) ماهيتاز الباز، أفق تفعيل الشمول المالي في مصر، مجلة لغة العصر، تم الاسترجاع ١٥/١٢/٢٠١٨، متاح على الموقع التالي:
http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

(2) أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة إتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢، نوفمبر ٢٠١٦، ص ٤٤.

شكل رقم(١): تعريفات التنمية المستدامة.

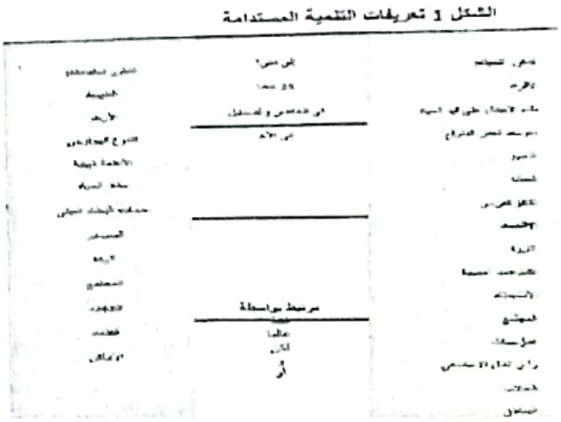

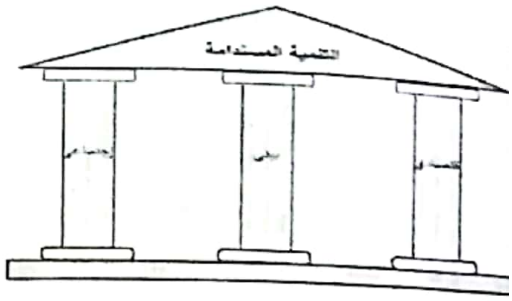

المصدر: فاطيمة مبارك، التنمية المستدامة، أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠١٦، ص ١٥.

وقد أعطى قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أهميةً سياسيةً إلى حد ما وقد أدى بدوره أيضًا إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال عام ١٩٩٢ من قبل القادة وصناع القرار الرئيسيين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية WCED في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل. تعد التنمية المستدامة نموذجًا مبنيًا على تصورات وعلى مدار السنوات العشرين الماضية، استطاعت المجتمعات المدنية، والشركات الأهلية والمنظمات غير الحكومية إحراز تقدم في عملية التنمية المستدامة. ومع ذلك، يبقى مفهوم التنمية المستدامة غامضًا وثبت أن عملية التنفيذ ما تزال صعبة. وما تزال العديد من الاتجاهات غير المستدامة تعمل بدون أي قيود سياسية توجد في عملية التنمية المستدامة. ووفقًا لذلك، يعد تغير المناخ السبب الفعلي وراء وضع جدول أعمال التنمية المستدامة[1].

وعلى العموم تتكون التنمية المستدامة من سبعة مفاهيم أساسية وهي كالآتي: -

المفهوم الأساسي الأول: الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

المفهوم الأساسي الثاني: المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانًا أفضل.

المفهوم الأساسي الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المفهوم الأساسي الرابع: التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

المفهوم الأساسي الخامس: جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضًا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

المفهوم الأساسي السادس: عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.

---

[1] فاطمة مبارك، التنمية المستدامة، أصلها ونشأتها، مرجع سابق، ص١٤.

المفهوم الأساسي السابع: التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى سلبي على أساليب حياة البشر [1].

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة:

تتمحور خصائص التنمية المستدامة فيما يلي[2]:

١- يعتبر البعد الزمني هو الأساس في التنمية، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية من خلال التنبؤ بالمتغيرات.

٢- تعمل على تلبية الاحتياجات القادمة، وأيضا إحتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية أي عدم إستنزاف قاعدة الموارد الطبيعية.

٣- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد وإتجاهات الإستثمار والإختيار التكنولوجي، بحيث تعمل كلها بإنسجام داخل المنظومة البيئية، بما يحافظ على ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

٤- يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهداف وخاصة الإهتمام بالفقراء.

٥- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا، ودينيا، وحضاريا.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥ قرار بعنوان تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، يشتمل على سبعة عشر ١٧ هدف للتنمية المستدامة، وقد تم تمرير هذا القرار بواسطة ١٩٠ من زعماء وقادة العالم في نيويورك بإعتباره، رؤية عالمية وشاملة وتحويلية لعالم أفضل. تمثلت الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة في[3]:

الهدف الأول: القضاء علي الفقر.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع.

الهدف الثالث: تحسين الصحة الجيدة والرفاهية.

الهدف الرابع: التعليم الجيد.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية.

---

(1) المرجع السابق، ص١٥.

(2) مصطفي عطيه جمعه، خصائص التنمية المستدامة واستراتيجياتها، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي: https://www.alukah.net/culture/0/106505

(3) مارتيزا فارجاس، أهداف التنمية المستدامة: "تحويل عالمنا" بالابتكار، مركز البيئة للمدن العربية، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي: https://www.envirocitiesmag.com/articles/innovation-for-sustainability/sustainable-development-goals.php

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

الهدف الثاني عشر: الإستهلاك والإنتاج المسؤولين.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف كما هو موضح بالشكل رقم(٢) على النحو التالي:

شكل رقم(٢): أهداف التنمية المستدامة

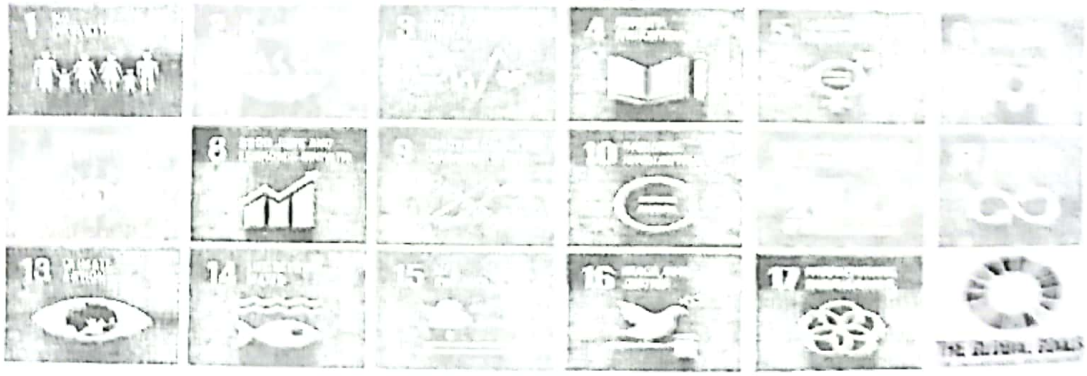

المصدر: د. نور درجام، أهداف التنمية المستدامة: "تحويل عالمنا" بالابتكار، مركز البيئة للمدن العربية، تم الاسترجاع في ٢٠١٨/١٢/٢٩، متاح على الرابط التالي:

https://www.envirocitiesmag.com/articles/innovation-for-sustainability/sustainable-development-goals.php

تأتي الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة إستكمالاً لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، حيث إستكمال الأعمال غير المنجزة بعد، بل وأكثر من ذلك لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وتوجيه الجهات العالمية نحو السلام والعدل والرفاهية والرخاء للحفاظ على كوكب الأرض. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مبني على تحقيق ركائزها، وهي الحماية البيئية والتقدم الإجتماعي والنمو الاقتصادي، وقد يشكل التمويل المالي شرطاً أساسياً لمكافحة تحديات الفقر والبطالة.

المطلب الثالث

العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة

على الرغم من أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة لم تتضمن تصريحا حول دور
بالشمول المالي، إلا أن الشمول المالي يمثل المكون الرئيسي لتحقيق معظم هذه الأهداف، وذلك
النحو التالي[1]:

أولا: القضاء على الفقر: تشير بيانات البنك الدولي، أن هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص
يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار يوميا، وبانعدام وجود فرص لحصولهم على الخدمات المالية
الأساسية، يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية. ووفقا لقاعدة البيانات
العالمية (Findex 2015)، فإن من بين ٦٧% من البالغين الأثرياء في جميع أنحاء العالم، ٧٠
منهم يمتلكون حسابات مصرفية رسمية، في حين من بين ٥٤% من البالغين الفقراء، ٤٠% منهم
لهم حسابات مصرفية. هذه الفجوة تعكس جيدا عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تحسن
ما يسمى بدوامة الفقر.

وقد أجمعت هذه الدراسات (Brune et al 2015, Dupas and Robinson 2009, Karlan et al 2014, Pande et al 2012) على أن توفير خدمة الادخار للأسر تساعد على زيادة قدرة
من مواجهة الصدمات المالية، وتنظيم الاستهلاك، وحيازة الأصول الإنتاجية، والاستثمار في الرأس
المال البشري، مما يساعد الأسر على الخروج من الفقر. وحسب ما توصلت إليه دراسة (Suri and Jack, 2014)، تضمن خدمة الدفع الإلكتروني وصول الأموال لذوي الدخل المنخفض والمتوسط
من طرف الأصدقاء وأفراد العائلة لتمكنهم من مواجهة الضغوطات الاقتصادية[2].

ثانيا: الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي: وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2015)، هناك حوالي ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي
أغلبهم يعيشون في المناطق الريفية الخارجة عن التغطية المصرفية، مما يحد من إمكانية حصولهم
على الائتمان والتأمين على المحاصيل، وزيادة الاستثمارات الزراعية. وقد أثبتت الدراسات
(Kumal et al 2014, Brune et al 2015, Fink et al 2014, seetharam and Johson 2015, Glissen et al 2015) أن الشمول المالي قد ساهم في زيادة الاستثمار في القطاع
الزراعي، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفيضانات والجفاف للمزارعين، وتمكنهم من زيادة
أرباحهم، مما يساعدهم على الإنفاق على المعدات الزراعية. كما ساهمت الخدمات المالية الرقمية

Laura Klapper, Mayada El Zoghbi, and Jake Hess. Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion. CGAP. April 2016, p2-9.

Dupas, Pascaline, Dean Karlan, Jonathan Robinson, and Diego Ubfal. Forthcoming. "Banking the Unbanked? Evidence from Three Countries." American Economic Journal: Applied Economics. 2009.

من تسهيل عملية توزيع الأجور والتحويلات الاجتماعية والإعانات على العمال المزارعين، ودعمت خدمات الإرشاد الفلاحي، وهو ما يدل على التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة.

ثالثاً: تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية: تشير دراسة (Priyanka et al, 2014) أن الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الصحة، من خلال خدمة الادخار التي تساعد الأشخاص على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها وغير المخطط لها، حيث أثبتت الدراسة أن السبب الرئيسي وراء بقاء الأشخاص في دوامة الفقر بالدول النامية، هي المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية التي قد تؤدي إلى فقدان كامل الدخل. وتؤكد دراسة (Dupas and Robinson, 2013) والتي أجريت في كينيا أن توفير الحسابات الادخارية للأشخاص، قد مكنهم من تغطية نفقاتهم الطبية بنسبة ٦٦%، مع وجود اهتمام بالغ للأفراد على تخصيص جزء من أموالهم للحالات العلاجية الطارئة، ودور خدمة التأمين الطبي في التخفيف من مخاطر هذه الحالات.

رابعاً: تعزيز جودة التعليم: أثبتت الإحصائيات أن هناك حوالي ٥٧ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بعد بالمدارس. والمعروف أن تعزيز جودة التعليم يرتبط بقدرة الأسر على الاستثمار في فرص التعليم، وبما أن النمو الاقتصادي بشكل وثيق بالرأس المال البشري، فإن وجود ضعف في الأداء التربوي من شأنه أن يحد من التنمية. تساعد خدمات الادخار الأسر على إدارة نفقات التعليم حيث أكدت دراسة (Prina 2013) أن هناك زيادة بنسبة ٢٠% في الإنفاق على التعليم للأسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية مجانية في نيبال. كما بينت دراسة (Morduch 2007, Ashrafe et al 2003) أن خدمة القروض الصغيرة ذات الأجل القصير، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم كالرسوم المدرسية. كما أثبتت دراسة (Ambler, Aycinena and Qang 2005) والتي شملت عينة من مهاجري السلفادور للولايات المتحدة الأمريكية، أن هؤلاء المهاجرين تمكنوا من تحويل مبالغ نقدية موجهة لتغطية نفقات التعليم لأبنائهم في السلفادور، بفضل خدمة التحويل الرقمي، مما قلل من نسب التسرب المدرسي، وخفض من معدل عمل الأطفال.

خامساً: تعزيز المساواة بين الجنسين: حسب تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠١٥، يوجد أكثر من نصف النساء في جميع أنحاء العالم عاطلات عن العمل ويبحثن عن فرص للشغل. وحسب دراسة (Teignier and Cuberes 2015) تتسبب الفجوة بين الجنسين في وقوع خسائر في الدخل تقدر نسبتها بـ ١٧% في دول منطقة التعاون والتنمية، وبـ٣٨% تقريبًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تؤكد قاعدة البيانات العالمية أن هناك ما يقارب ٤٢% من النساء في جميع أنحاء العالم هن خارج النظام المالي الرسمي، ومنه يمكن للشمول المالي أن يخلق نوع من المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين النساء من الادخار وحصول على القروض لتمويل مشاريعهن المصغرة. كما يساعد الشمول المالي النساء اللواتي يملكن شركات من تخفيض مخاطر السرقة والتكاليف الإدارية، والوصول للأسواق والمعلومات، من خلال استخدام القنوات الرقمية كالهواتف المحمولة. ولقد

توصلت دراسة (Duflo 2012) أن الشمول المالي للمرأة يدعم عملية التنمية، من خلال تحكم المر
في مواردها المالية، التي تستطيع من خلالها تلبية مستلزمات الحياة، كالغذاء، والماء، وتمكينها مس
رعاية أطفالها ودفع رسومهم المدرسية، فضلاً عن الرعاية الطبية. وقد أظهرت دراسة Almas et
al 2015) أن النساء هن أكثر استعدادًا للتضحية ببعض من دخل الأسرة، مقابل حصولهن على
تحويلات نقدية في المستقبل. كما بينت دراسة Delavallade et al 2015, Manfie and
Nordehn 2013) أن خدمة التامين قد ساعدت المزارعات من زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الم
الغذائي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، أن النساء لهن القدرة على زيادة الإنتاج الزراعي
من نسبة ٢٠% إلى ٣٠% إذا كانت لديهن نفس فرص الحصول على الموارد المالية والإنتاجية التي
يتحصل عليها الرجال.

سادساً: العمل اللائق والنمو الاقتصادي: تنعكس عملية استبعاد الفقراء من النظام المالي
الرسمي انعكاسًا سلبيًا على مشاركتهم في النمو الاقتصادي، فرغم ارتفاع المداخيل بشكل كبير بالنسبة
لغالبية سكان العالم خلال العقدين الماضيين، فإن عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في
الاقتصادات المتقدمة لا تزال في أعلى المستويات منذ عقود، كما لا تزال هناك فجوات كبيرة في
الحصول على التعليم والرعاية الصحية في الاقتصاديات النامية، مما يؤكد الحاجة إلى النمو على
نطاق واسع. تتيح عملية وصول الخدمات والمنتجات المالية للأفراد من تعبئة المدخرات وتوجيهها
نحو تمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة. وتحسين الابتكارات الناجحة، وقد أظهرت أحدث دراسة
(Andrianaivo and Podan 2011) أن الشمول المالي قد ساعد على زيادة نمو الاقتصاد، حيث
ساعد استخدام الهاتف المحمول وأدوات تكنولوجيا الاتصال (TIC) من تحسين وصول الخدمات
المالية للمناطق التي لا توفر فيها الخدمات المصرفية التقليدية، مما مكن الأفراد من تمويل أعمالهم
وادخار أرباحهم وتغطية نفقاتهم.

سابعاً: الصناعة والإبتكار: تتطلب عملية تشجيع الإبتكار الحصول على الإئتمان وغيره من
الخدمات المالية التي من شأنها أن تسهل عملية الإستثمار. فحسب إحصائيات مؤسسة التمويل الدولية
يتراوح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء العالم إلى ما
بين ٣٦ مليون إلى ٤٠ مليون. ووفقًا لدراسة المشاريع للبنك الدولي، فإن أغلبية هذه المؤسسات
تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية تمثل عائقًا أساسيًا لتحقيق النمو. وبالتالي، فإن
توفير الإئتمان من شأنه أن يساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح فرص
للعمل وزيادة الاستثمار. وكما أظهرت دراسة (Banergee et al 2015) والتي أجريت في الهند
أن زيادة فرص الحصول على الائتمان ساهم في زيادة أرباح رجال الأعمال بشكل كبير. وأثناء
دراسة عشوائية في منغوليا (Atlanasio 2014) أن توافر الإئتمان سمح للنساء بتوسيع أعمالهن
والإستثمار في المشاريع الصغيرة.

ثامنا: الحد من أوجه عدم المساواة والسلام والعدل والمؤسسات القوية:

تشير الإحصائيات أن نصف أفقر سكان العالم يحصلون على أقل من ١٠% من الثروة العامة، وأن عدم الاستقرار الذى يميز الدول النامية، وتفشي ظاهرة عدم المساواة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء، ووجود عدم الإستقرار السياسي، وحدوث إضطرابات إجتماعية، ستؤثر لا محال على النمو الإقتصادي. وبالتالي، يمكن للشمول المالي أن يقلل من هذه الإضطرابات، من خلال مساعدة الفقراء في الحصول على المساعدات المالية من طرف أصدقائهم وأفراد عائلتهم عن طريق التحويل النقدي عبر الهاتف المحمول، وذلك لمواجهة الصدمات الإقتصادية. حيث أكدت دراسة (معهد التنمية ما وراء البحار في سنة ٢٠١٥) أن وكالات الإغاثة بدأت في إستخدام الخدمات المالية الرقمية بدلاً من النقود لتوفير المال لضحايا الكوارث الطبيعية، ففي لبنان، أكثر من مليون لاجئ يستخدمون البطاقات المصرفية لجمع المساعدات، وشراء السلع، وسحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي. وقد أظهرت الدراسة التجريبية الأخيرة على الإغاثة من الفيضانات في بنغلادش مزايا النقد المحمول في تقديم المساعدات، وقد وجد الباحثون أن متلقي المساعدات ينظرون للمال المحمول على أنه أكثر ملائمة وأمانًا من النقد. ومن الواضح أن الأفراد الذين يمكنهم الحصول على الخدمات المالية لهن الأفضلية في النجاح اقتصاديًا وبناء حياة كريمة، مما يسمح في النهاية بتحقيق المساواة (الهدف العاشر) وتعزيز السلام (الهدف السادس عشر)[1].

وعلى الرغم من دور الشمول المالي في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المذكورة سلفًا، إلا أنه لا توجد أدلة قوية توضح بشكل مباشر دور تعميم الخدمات المالية على تحقيق باقي الأهداف، مما يقتضي بحوث إضافية تسعي لكشف الروابط بين الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

وضع الشمول المالي في بعض الدول العربية

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان واقع الشمول المالي في الدول العربية، لإبراز مدي اهتمام هذه الدول بتوسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية على كامل فئات المجتمع، ثم نتناول بيان متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. و يقسم هذا المبحث إلي المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية.

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

---

[1] وفاء حمدوش، مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العربية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة- مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، مايو ٢٠١٧، ص ١٢٤-١٢٥.

CamScanner

المطلب الأول

واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية

أولاً: واقع الشمول المالي حول العالم:

وفقاً لدراسة للبنك الدولي الصادرة في عام ٢٠١٧ تبين فيها ان نصف البالغين في أنحاء ال
أو نحو ٢,٥ مليار نسمة، لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، و ٧٥ في المائة من الفقرا
يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأ
لفتح حساب مالي. ولا يدخر سوى نحو ٢٥ في المائة من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل
دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية[١]. اذ يرتبط "عدم التعامل مع البنو
بالتفاوت في مستويات الدخل: فاحتمال أن يكون لأغنى ٢٠ في المائة من البالغين في البلدان النا
حساباتٌ بنكية رسمية يزيد بأكثر من الضعفين عن أفقر ٢٠ في المائة. ومع أن الفقراء لا تتاح ل
إمكانية الحصول على الخدمات المالية بالقدر نفسه الذي يتاح للأشخاص الأكثر ثراءا فإن حاجتهم إ
الخدمات المالية قد تكون أكبر. وتظهر البحوث أن الحصول على منتجات الادخار، ولاسيما حساب
الادخار "التعاقدية" التي لا يحق فيها للعملاء السحب من أموالهم حتى يصلون إلى هدف حددوه
بأنفسهم، قد تكون له منافع ملموسة غير مجرد زيادة مدخرات العملاء، فقد تساعد أيضا على تمكي
النساء من أسباب القوة الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجي
والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية.

وحسب مؤشر تعميم الخدمات المالية لسنة ٢٠١٤ ، الصادر عن البنك الدولي، فقد فاق
المتوسط العالمي للشمول المالي (٦٠%) ، اذ نشير الى ان أعلى معدلات الشمول موجودة على
مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(٩٤%) ، تليها دول مجلس التعاون الخليجي(٧٤%
)، ثم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي(البلدان الناشئة فقط). في المقابل أدنى المستويات كانت في
المنطقة العربية باستثناء دول الخليج(٢١%)، وهي اقل من المعدلات المسجلة بالنسبة لبلدان
المنخفضة الدخل(٢٢%). والمخطط الموالي يوضح اهم هذه البيانات

حسب المناطق الجغرافية لبلدان العالم. ويوضح الشكل رقم(٣)ملكية حساب لدى مؤسسة مالية
رسمية(السن ١٥ سنة فأكثر) حسب المنطقة في العالم، على النحو التالي:

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الفروقات الواسعة بين الدول العربية في ما يخص الشمول المالي. ففي العام ٢٠١٤ ، لذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهي :

*__المجموعة الأولى: دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة:__ تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ (٦٢%). فأعلى هذه النسب كانت بالإمارات العربية والبحرين، والكويت بحوالي(٨٣,٢%) ،(٨١,٩%) ،(٧٢,٩%)على التوالي.

*__المجموعة الثانية: دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة:__ وتشمل كل من الأردن ولبنان وفلسطين، ودول المغرب(الجزائر وتونس والمغرب)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين(٢٤% – ٦٢%)، وهذا بنسب (٥٠,٥%) بالجزائر، و(٤٦,٩%) بلبنان، و(٢٧,٣%) بتونس، والأردن(٢٥%) و(٢٤,٢%) بفلسطين.

*__المجموعة الثالثة: دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة:__ وهي دول ذات معدلات شمول أدنى من(٢٤%)، (٢٠,٤%) موريتانيا، و (١٥,٣%) السودان، و(١٣,٧%) مصر، والعراق (١١%) و(٦,٤%) اليمن.

ويوضح الجدول التالي مستويات الشمول المالي في الدول العربية على النحو التالي:

جدول رقم(١): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن ١٥ عاماً لسنة ٢٠١٤

	المجموع	الذكور	الإناث
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان*	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.9	79.3	64.0
السعودية	69.4	75.3	61.1
قطر*	65.9	68.6	61.6
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب*	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2
موريتانيا	20.4	22.2	18.8
السودان	15.3	20.2	10.0
مصر	13.7	18.0	9.2
جيبوتي*	12.3	16.6	8.8
العراق	11.0	14.6	7.4
الصومال	7.9	9.6	6.0
اليمن	6.4	11.4	1.7

__المصدر:__ اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، مرجع سابق، ص١٣.

كما يوضح الشكل رقم(٤) ملكية الحسابات المالية لدى مؤسسة رسمية لسن ١٥ عاما فأكثر مقارنة ببلدان العالم.

CamScanner

شكل رقم(٣): ملكية حساب لدى مؤسسة مالية رسمية(السن ١٥ سنة فأكثر) حسب

في العالم

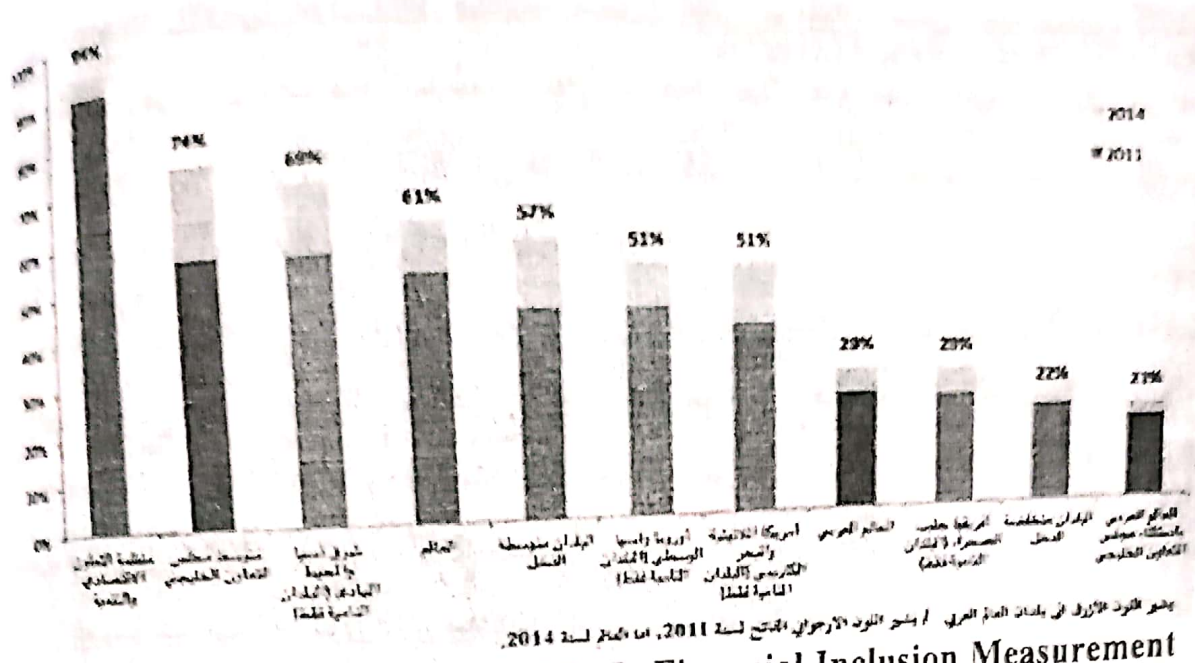

source: Arab Monetary Fund, CGAP, **Financial Inclusion Measurement in the Arab World**, WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p.2.

ثانياً: تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية:

يتميز الشمول المالي في الدول العربية بالضعف، فنحو ١٨ % فقط من السكان في البلد العربية لديهم حساب مع مؤسسة مالية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات المصرفية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطق العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن(١٨%) فقط من السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام ٢٠١٤ ، مقارنة مع (٤٣%) في البلدان النامية، و(٢٤%) في دول افريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى(١٣%)عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي لعام ٢٠١٤ إلى أن المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج الست، تسجل أدنى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن (٨٠%) من السكان أو ما يعادل نحو (٢٠٠ مليون) نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، فإن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرمان من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي(٢٩%- ٢١%) عام[1] ٢٠١٦ ، وامتلك نحو(٣٠%) فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي(٣٤%). وفي حين تصل الفجوة في نسبة الوعي المالي بين الرجال والنساء(٥%) في العالم، ترتفع إلى(٨%)على مستوى البلدان العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن (٩٣%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.

شكل رقم(٤): ملكية الحسابات المالية لدى مؤسسة رسمية لسن ١٥ عاما فاكثر مقارنة ببلدان العالم.

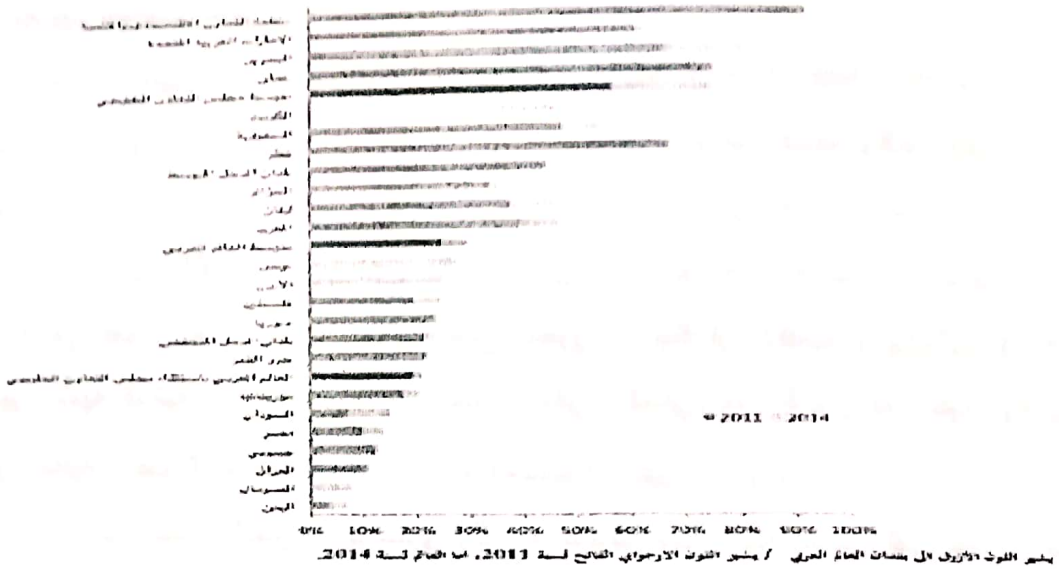

Source: Arab Monetary Fund, CGAP, **Financial Inclusion Measurement in the Arab World**,WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p.3.

وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـــ١٥ عاماً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـــ٢٥، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج.

ويُظهر الجدول التالي رقم (٢) إرتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـــ٢٥ عاماً.

جدول رقم(٢): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـــ١٥ و الـــ٢٥ في الدول العربية

	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاما
الجزائر	50.5	57.5
البحرين	81.9	85.8
مصر	13.7	17.3
العراق	11.0	12.0
الأردن	24.6	31.8
الكويت	72.9	75.3
لبنان	46.9	52.2
موريتانيا	20.4	24.8
السعودية	69.4	70.9
الصومال	7.9	8.5
السودان	15.3	17.0
تونس	27.3	30.3
الإمارات العربية المتحدة	83.2	88.2
فلسطين	24.2	33.5
اليمن	6.4	9.0

Source: World Bank, THE LITTLEDATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2015, World Bank Washington, DC. USA, 2015, p(22-160).

CamScanner

ثالثاً: واقع التثقيف المالي في الدول العربية:

١- تعريف التثقيف المالي:

يعرّف التثقيف بأنه الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخ
المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المن
السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تُشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكف
المالية التي تُمكّن الأفراد من الإستجابة لكافة المتغيّرات الشخصية والاقتصادية. والثقافة أو المعرف
المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطوّر والاستقرار الإقتصادي والمالي. في المقابل
تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرا
غير الكافية، وعدم التخطيط مالياً للمستقبل، والاستثمارات غير المدروسة[1].

وعرّفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التثقيف المالي بأنه العملية التي يقوم من خلا
المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وال
من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص
المالية وإتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لإتخاذ قرارا
فعّالة لتحسين أوضاعهم المالية. وعليه، فإن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارا
والمواقف والقيم والسلوك الضروري لإتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المال
للأفراد. ويُعد التثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إ
الثقافة أو المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم المالي. وقد تعاظم
أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب د
وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير
الحكومات والمصارف المركزية حول العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي[2]

٢- أهمية التثقيف المالي:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعما
الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي. وتعكس ثلاثة مبا
رئيسية أقرّها قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر (٢٠١٠)، والحماية المال
للمستهلك (٢٠١١)، والاستراتيجيات الوطنية للتثقيف المالي (٢٠١٢) الأهمية المتزايدة لمسألة التوع
المالية والشمول المالي حول العالم. وفي عام ٢٠١٦، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المال
المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقم

John kozup and Jeanne M. hogarth, Financial Literacy, Public Policy, and Consumers' Self-Protection—More Questions, Fewer Answers, The Journal of Consumer Affairs, Vol. 42, No. 2, 2008,p.127,.

(2) اتحاد المصارف العربية- ادارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساس لتحقيق الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:
http://www.uabonline.org/ar/research/financial/

حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية. وفي هذا السياق، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقافة المالية هي من مهارات الحياة الأساسية. ويمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في حياة الناس وفي فرصهم ونجاحاتهم، وهي حجر الأساس للرفاهية، وريادة الأعمال، والحراك الاجتماعي، والنمو الشامل[1].

وفي وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة وبسهولة لمجموعة كبيرة من الناس، باتت الثقافة أو المعرفة المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة. والتعامل المالي كلغة عالمية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات وقروض مصرفية. وبالتالي، تبيّن أن العملاء الذين يفشلون في فهم مفهوم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، يدفعون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديوناً أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض[1]. ومن جهة أخرى، تُمكّن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم واتخاذ قرارات مالية عقلانية وسليمة، فضلاً عن التخطيط والادخار للتقاعد. كما يقوم المستثمر المثقف مالياً بتنويع إستثماراته في قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر[2].

وتسعى الحكومات العربية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية، ولكن إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة، فإن هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون أو التخلّف عن سداد القروض العقارية وغيرها، أو حتى إلى حالات الإعسار والإفلاس. وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب والأقل تعليماً، والذين يعانون من انخفاض مستويات المعرفة المالية وكثيراً ما يكونون أهدافاً للبرامج الحكومية الرامية إلى توسيع نطاق الشمول المالي.

٣- <u>التثقيف المالي في الدول العربية</u>:

أحرزت الدول العربية تقدّماً على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة. ومع ذلك، لا يزال العالم العربي متخلّفاً عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو

---

(1) المرجع السابق.

(1) Annamaria Lusardi. and Peter Tufano; Debt Literacy, Financial Experiences, and Overindebtedness, Journal of Pension Economics & Finance, Volume 14, Issue 4 (Household Finance)October 2015 , pp. 332-368.

- Annamaria Lusardi, Carlo de Bassa Scheresberg, Financial Literacy and High-Cost Borrowing in the United States, NBER Working Paper No. 18969 Issued in April 2013,p.2-42.

(2) Margarida Abreu., Margarida Abreu, Financial Literacy and Portfolio Diversification, Quantitative Finance, Vol. 10, No. 5,2010, pp. 515-528

٣٠% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ ٣٣%.

ويظهر الجدول التالي معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية بحسب مؤشر ستاندرد آند بورز العالمي، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(٣): نسبة الثقافة/المعرفة المالية في الدول العربية (%)

10	28	38	33	الجزائر
5	36	41	40	البحرين
5	25	30	27	مصر
4	25	29	27	العراق
3	22	25	24	الأردن
6	40	46	44	الكويت
11	39	50	44	لبنان
9	29	38	33	موريتانيا
6	28	34	31	السعودية
0	15	15	15	الصومال
2	20	22	21	السودان
13	38	51	45	تونس
(4)	41	37	38	الإمارات العربية المتحدة
7	21	28	25	فلسطين
10	8	18	13	اليمن
5.8	27.7	33.5	30.7	متوسط

المصدر: اتحاد المصارف العربية- ادارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:

http://www.uabonline.org/ar/research/financial/

ويتضح من الجدول السابق، أن تونس احتلت المرتبة الأولى عربياً والـ٣٢ عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً ٤٤%، وحلّ لبنان في المركز الثاني عربياً والـ٣٣ عالمياً (٤٤%) والكويت في المرتبة الثالثة عربياً والـ٣٧ عالمياً (٤٤%). في المقابل، سجّل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة ١٣% و١٥% على التوالي. وبالإضافة إلى معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية ٢٧,٧% لدى النساء مقابل ٣٣,٥% للرجال. وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى ١٣% في تونس، و١١% في لبنان، و١٠% في الجزائر، أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة حيث تمتلك النساء معرفة مالية (٤١%) أكثر من الرجال (٣٧%).

وتماشياً مع النتائج العالمية، يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية (باستثناء الأردن والسودان). ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يمتلك ٣٥% من أغنى ٦٠% من الأسر ثقافة مالية، مقابل ٢٧% من أفقر ٤٠% من الأسر، كما هو موضح بالجدول رقم (٤) على النحو التالي:

جدول رقم(٤): نسبة الثقافة/المعرفة المالية في الدول العربية: أغنى ٦٠% وأفقر ٤٠% من الأسر (%)

	أغنى ٦٠% من الأسر	أفقر ٤٠% من الأسر	الفجوة في المعدل
الجزائر	36	29	7
البحرين	42	36	6
مصر	30	23	7
العراق	29	24	5
الأردن	23	24	(1)
الكويت	45	42	3
لبنان	45	44	1
موريتانيا	34	33	1
السعودية	35	27	8
الصومال	18	11	7
السودان	20	22	(2)
تونس	48	39	9
الإمارات العربية المتحدة	40	36	4
فلسطين	26	23	3
اليمن	17	7	10
متوسط	32.5	28.0	4.5

المصدر: اتحاد المصارف العربية- ادارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:
http://www.uabonline.org/ar/research/financial/

وبالنسبة للثقافة المالية بحسب الفئات العمرية، فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ عاماً في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية ٣٥-٥٤ و٥٥+، مما يُشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعّالة لتعزيز الثقافة المالية. على سبيل المثال، في لبنان، ٥٠% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ عاماً لديهم معرفة مالية، مقابل ٤٠% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و٥٤ عاماً، و٣٨% من البالغين فوق سن الـ٥٥، كما يتضح من الجدول رقم(٥) على النحو التالي:

جدول رقم(٥): نسبة الثقافة/المعرفة المالية في الدول العربية حسب الفئات العمرية (%)

	15 34	35 54	55 +
الجزائر	36	24	34
البحرين	39	43	33
مصر	31	23	23
العراق	31	25	13
الأردن	28	20	16
الكويت	45	39	48
لبنان	50	40	38
موريتانيا	35	39	19
السعودية	32	30	30
الصومال	15	18	13
السودان	24	19	15
تونس	48	43	39
الإمارات العربية المتحدة	39	38	43
فلسطين	27	22	21
اليمن	16	10	9
متوسط	33.1	28.9	26.3

المصدر: اتحاد المصارف العربية- ادارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:
http://www.uabonline.org/ar/research/financial/

CamScanner

رابعاً: أسباب وتحديات تطور الشمول المالي في الدول العربية:

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول في بعض البلدان العربية الى النقاط التالية[1]:

١- عامل عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية مثل (اليمن، سوريا، العراق، ليبيا) وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان.

٢- عامل آخر يتعلق بالفقر في المنطقة العربية، اذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد ٢٠١٠ فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.

٣- البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا الى المقدرة المالية لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلباً على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

٤- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة.

٥- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يجعل التعامل معها من قبل الافراد.

٦- أسباب تعود الى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، الا انه لاتزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.

٧- ضعف مستوى التثقيف المالي، كما اشرنا سابقا فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا علة معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

٨- هيكلة ملكية القطاع المصرفي، فاغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

٩- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للقصاء المالي. إضافة الى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في اطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

١٠- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهو ما يجعل الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.

١١- ضعف اهتمام الجهات الاشرافية على القطاع المالي والمصرفي بشان نشر الوعي بأهمية الشمول المالي.

المطلب الثاني

متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

تأتي أهمية تعزيز الشمول المالي في الدول العربية على ضوء الحاجة الكبيرة لتطوير إستراتيجيات لتحقيق النمو الإقتصادي الأكثر شمولية الذى يساعد على مواجهة تحديات البطالة، ويعزز من العدالة الإجتماعية[1]. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق أهم المتطلبات الرئيسية التي يتعين تركيز عليها جهود تعزيز الشمول المالي والمتمثلة في:

١- يمكن للحكومة أن تؤدي دورًا هامًا في تحقيق الشمول المالي من خلال، وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة، ودعم توفير المعلومات، وإعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي[2].

٢- العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين إنتشار الخدمات المالية والمصرفية[3].

٣- بناء استراتيجيات وطنية ترتكز على دراسة الفجوات بين العرض والطلب، وتوفير بنية مالية تحتية، وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية، وحماية المستهلك[4]. يشارك فيها القطاعين العام والخاص.

٤- تعزيز التثقيف المالي بإطلاق برامج في الثقافة المالية ضمن المناهج الدراسية، مع التركيز على تدريب الأفراد على إستخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية، مما عمل علي زيادة مستويات الشمول المالي.

٥- تحسين وتطوير الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، أين يتم تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.

٦- أتمتة الخدمات المالية وتفعيل خدمة تحويل الأموال وباقي الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، خاصة وأن نسبة الحصول على الهواتف المحمولة في تزايد مستمر في الدول العربية، مما يتيح فرصة لإستخدامها كقناة للتوزيع، وهو ما يمكن من إستهداف الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنك، ويقلل من تكلفة المعاملات.

---

(1) اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الخطة الإستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ٢٠١٦/٢٠٢٠، دبي، ص ١٨.

(2) مجلس التجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الإقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نوفمبر ٢٠١٤، ص٢٣.

(3) محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسا النقد العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٣٤.

(4) مجموعة البنك الدولي، العوائد الرقمية، عرض عام، تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠١٦، ص ١٢.

CamScanner

٧- العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنت، لتسهيل عملية وصول الخدمات ال
والمصرفية الرسمية هذه الفئة من المجتمع، مما يمكنهم من الإدخار، والحصول
القروض، وتحويل الأموال، وخدمة التأمين، وهو ما ينعكس إيجابيًا على مستوي الإ
الاجتماعي (إيجاد فرص للعمل)، والإبتكار (زيادة الإنتاجية للعمال)، والكفاءة (ز
رفاهية المستهلك)[1].

٨- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي إحتياجات كافة فئات المجتمع، وذلك من خلال تص
خدمات ومنتجات ترتكز على إحتياجاتهم ومتطلباتهم، مع العمل على تعزيز التنافسية
مقدمي الخدمات المالية والمصرفية، بما يمكن المستهدفين من الإختيار ما بين المنتج
بسهولة وتكاليف معقولة وبشفافية.

٩- إحتواء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ضمن النظام المالي الرسمي، ودعم دورها
توفير الخدمات المالية عامة والإئتمان خاصة للفقراء وذوي الدخل المنخفض، مما ينعك
على زيادة حجم المدخرات الوطنية، وتوفير الإئتمان الضروري للتنمية الإقتصادية.

١٠- الاهتمام أكثر بتوجيه الإئتمان نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في دفع ع
التنمية الإقتصادية، من خلال القيام بدراسة تفصيلية ودقيقة إحتياجاتهم، ومساعدتهم ع
إدارة مشاريعهم، بما يضمن تحقيق العوائد لكلا الطرفين.

١١- زيادة إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير الخدمات المالية الرسمية أكثر لفئة النسا
خاصة اللواتي يزاولن أعمالهن في بيوتهن، بما يضمن تطوير مشاريعهن، وزيادة الإنتاج
والمشاركة في التنمية الإقتصادية.

١٢- تبني الصيرفة الإسلامية ضمن نشاط المؤسسات المصرفية، حيث أظهرت الدراسات دو
إنتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في تحسين مستوي الشمول المالي[2]. فهناك الكثير
الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتنعون عن التعامل مع القنوات المالية الرسم
بسبب بإفتقارها للمنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة.

١٣- تعزيز إنشاء نقاط وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة شرائح المجتمع، من خلا
وكلاء المصارف، أجهزة الصراف الآلي، والفروع المصرفية، نقاط البيع، الهاتف المحمول.

١٤- تعزيز التعاون مع الاطر والمؤسسات الدولية المعنية، خاصة وأن مساهمة الدول العربية ف
تحسين مستوي الشمول المالي لا يزال ضعيفًا، وبالتالي لابد من الإستفادة من تجار
البلدان المتقدمة التي قطعت أشواطًا كبيرة في تحسين وصول الخدمات المالية والمصرف
لمختلف أفراد المجتمع.

---

(1) موسي عبد العزيز شحادة، جواد العناني، زياد فريز ووسام حسن فتوح، التوجه الاستراتيج
للاستقرار المالي والاجتماعي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦، ص
١٧٩.

(2) بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول
المالي لدولة الكويت بدول الاقليم والعالم، مايو ٢٠١٥، ص١٩.

المبحث الثالث

أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر

سنتطرق في هذا المبحث إلي بيان أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وذلك من خلال بيان دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وكذلك من خلال بيان دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. وعلى ذلك يقسم هذا المبحث إلي المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

المطلب الأول

دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

أولاً: الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

إن ترسيخ الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود لأي دولة، لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال توسيع التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وذلك إنطلاقا من أهمية هذا الموضوع حيال مستقبل منطقتنا العربية، وخصوصاً أن ما يُراوح ما بين ١٦ و١٧ مليوناً من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لا يُتاح لها فرص الوصول الى التمويل والخدمات المالية الرسمية، إضافة إلى الظروف والمتغيّرات التي تمر بها، ومستوى عدم الإستقرار الإقتصادي والبطالة التي تعانيها، في ظل ما يلوح في الأفق من إستحقاقات خطرة تتمثل بحركة اللجوء التي طاولت معظم دولنا العربية، والتي تهدد بكارثة إقتصادية وإجتماعية وإنسانية على مدى عقود من الزمن[1].

ولذلك تمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحدياً وأمراً في غاية الأهمية للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد، كما يعد توجهاً عالمياً بهدف تقوية اقتصاد الدول وذلك بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وقيام هذا القطاع بسداد مستحقات الدولة من ضرائب وتأمينات وخلافه، مما يؤدى في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ودفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التحسن، وفي نفس الوقت توفير الحماية اللازمة للمشروعات الراغبة في التحول الى الاقتصاد الرسمي وتشجيعهم وتوفير التمويل المناسب لهم. وأن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يمثل

---

(1) محمد كمال الدين بركات، كيف يخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٠، نوفمبر ٢٠١٥، ص ٣-٤.

CamScanner

أولوية للدولة في المرحلة الراهنة، حيث جاءت مبادرة البنك المركزي بتخصيص حوالي ... جنيه لدعم هذه المشروعات وتمويلها بعائد منخفض ايماناً منه بالدور الذي تلعبه في ل بالصناعة المصرية وتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وركيزة أساسية وأداة لتعزيز ال المالي[1].

كما أن الشمول المالي يؤدى إلى استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل ... فئات المجتمع من صغار المزارعين والفلاحين والشباب والمرأة المعيلة، حيث يوفر الشمول ... فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث ... مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى تقليل الا النقدي وتحويل المجتمع من مجتمع نقدى إلى مجتمع رقمي من خلال الدفع الالكتروني.

وتجدر الاشارة إلي أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الص المصري، حريص على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الشباب من خلال ت مشروعاتهم، وأن استراتيجية الجهاز في الفترة المقبلة ترتكز على التوسع والتنويع في مجال التمويل لخدمة كافة قطاعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى تقديم العديد التيسيرات المالية وغير المالية بما يساهم في إتاحة فرص عمل للشباب.

وقد قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بتمويل حوالي ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر بحوالي ٢٣٠ مليون جنيه في محافظة الفيوم خلال عام ٢٠١٧ مما أتاح الفرصة لحوالي ١٧ ألف فرصة عمل لأبناء المحافظة، بالإضافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية والمجتمعية بمبلغ ٢١ مليون جنيه "اتاحت نحو ١٤٤ ألف يومية عمل في المشروعات كثيفة العمالة الممولة من خلال اتفاقيتي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، وقع الجهاز حوالي ١٤ عقداً جديداً لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع عدد من الجمعيات الاهلية في ٨ محافظات (القاهرة والمنيا وبنى سويف، وقنا، وسوهاج، واسوان والبحيرة) وأن القيمة الاجمالية لهذه العقود تبلغ حوالي ٢٤ مليون جنيه وفرها الجهاز من خلال عدة اتفاقيات تم إتاحتها نتيجة لجهود وزارة التعاون الدولي وهي اتفاقية صندوق خليفة لتطوير المشاريع واتفاقيتي تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين" و"SAIL " الممولين من الصندوق الدولي للتنمية "الايفاد". ومن المتوقع أن يتيح التمويل المقدم لهذه الجمعيات تنفيذ ما يقرب من ٢٣٨٠ مشروع متناهي الصغر، مما يوفر الآلاف من فرص العمل لأبناء المحافظة الثمانية، على ان يتم توجيه نسبة ٢٥% على الأقل من اجمالي قيمة تلك العقود للمشروعات المملوكة للسيدات، وذلك بهدف دعمهن اقتصادياً واجتماعياً.

كما يقدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة يقدم تيسيرات جديدة للشباب للحصول على تمويل لمشروعاتهم الناشئة، ويمول الجهاز كافة انواع المشروعات الصغيرة الجديدة

(1) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة السادسة، الموسم العلمي ٢٠١٧/٢٠١٨، ص٢.

والقائمة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو الحرفية وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة والتمويل بحد أقصى ٢ مليون جنيه للمشروع الواحد ويشمل نظام التمويل ما يلي:

- الاقراض المباشر من خلال مكاتب الجهاز الاقليمية المنتشرة في جميع انحاء الجمهورية.
- الاقراض من خلال جهات وسيطة (البنوك – الجمعيات الاهلية ومؤسسات أخرى).
- الاقراض بنظام الحساب الجاري المدين.
- الاقراض بنظام استغلال حق امتياز التجاري (الفرنشايز).

كما أن الجهاز يقدم تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبالغ تتراوح ما بين ١٠ آلاف جنيه حتى ٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، أما المشروعات التجارية فيتراوح التمويل المقدم لها من (١٠آلاف حتى ٣ مليون جنيه) وبسعر فائدة حوالي ٥% للمشروعات الصناعية، وحوالي ٨.٥% للمشروعات التجارية[1].

ثانياً: أهمية الشمول المالي كأداة لدمج القطاع الغير الرسمي في القطاع الرسمي:

نظراً لما يشهده العالم حاليا من تحديات للاقتصاد النقدي وكذلك الاقتصاد غير النقدي، فان الحكومة المصرية مهتمة بتعزيز الشمول المالي والتطوير على كل المستويات بدءا من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وكذلك عدد كبير من الوزراء. وبالإضافة إلي ذلك، فإن مصر اتخذت خطوات هامة من خلال اطلاق مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتعزيز المنافسة. ولذلك يجب ضرورة التفاف جميع المصارف العربية لدعم المشروعات الصغيرة بوصفها احد الدعامات الاساسية لاقتصاديات الدول ، حيث ان هناك ١,٩ مليون شركة منهم ٢١% تحصل على تمويلات بنكية. هذا بالإضافة إلي أن الشمول المالي جاء ضمن الاجراءات الهامة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مما سيؤثر على رفع مؤشرات الاقتصاد بشكل عام بصورة سريعة[2].

وقد احتلت أهمية إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في مصر اهتمام بالغ. ونعرض في هذا الصدد إلقاء الضوء على تعريف القطاع وكذلك طريق قياس حجم القطاع والمشاكل الخاصة بهذا القطاع وأهمية الشمول المالي كأداة ووسيلة لإدماج القطاع الغير الرسمي في القطاع الرسمي.

١- تعريف القطاع غير الرسمي:

يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة ولقد عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصادات في العالم. كما يمكن تعريفه بأنه ذلك

---

(1) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مرجع سابق، ص٣.

(2) الشمول المالي منقذا لدمج القطاع الغير رسمي، الاهرام الاقتصادي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي: http://ik.ahram.org.eg/News/56627.aspx

القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبي
ولكنها لا تلتزم جزئيًا أو كليًا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها.

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل في الريف والحضر وا
من الفقر إلى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الاقتصادية. وزاد الاهتمام به أكثر في ال
الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الاقتصاد الرسمي الاقتصادية والاجتماعية على استيعاب
العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاهية، ومع زيادة نسبته في الناتج المحلي الاجمالي وما يستوعبه
موارد هامة، دعت الضرورة إلى الاهتمام به لمظاهره وتحديد الثروة، ومعالجة أسبابه التي ه
من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب، تكمن صعوبة لدى الدول بصو
عامة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب الافتقار إلى المعلومات والبيانات الكافية عن
القطاع.

وتعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القط
غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النق
السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملا
تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب يؤدي تزايد أعداد هذه المشروعات التي تقوم أسا
على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات وعدم الاعتماد على النظم البنكية في التعامل إ
زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي في العديد من الدول.

٢- الأطر اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي:

يلاحظ أن دور الدولة يتمثل في مجموعة من الإجراءات يمكن أن تضطلع بها مجموعة من
الجهات من أهمها[1]:

أ- **الاجراءات الداعمة من وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوس**
وتشمل أجراء حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها
مصلحة الرقابة الصناعية، تنظيم حملات للتوعية على مستوي المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع
غير الرسمي بمساعدة بعض رجال الأعمال لتعريف العاملين بأهمية وفوائد الدخول في القطاع
الرسمي من جهة توعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسئولين عنه من جهة أخري.

ب- **الاجراءات الداعمة من مصلحة الضرائب**، وتشمل منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية
لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن ٥ سنوات، وتدريجيًا حتى يتم إخضاعه على مراحل لنظم
التعامل الرسمي حيث يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبيًا مثل الأنشطة الرسمية إسقاط الديون
والأعباء الضريبية المتراكمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة الحجم من أصحاب
البطاقات الضريبية (أقل من ١٠ أو ١٥ عامل)، تخفيض الضريبية المفروضة على الوحدة بصو
تدريجية بحد أقصي ٥٠% من الضريبة المستحقة في حالة التأمين على العمال بالمشروع.

(1) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مرجع سابق، ص٤-٦.

جـ- **الإجراءات الداعمة من الجهات التشريعية** والتي تشتمل على، عمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والقطاع غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك، إنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن تحويل الكيانات غير الرسمية إلى الشكل الرسمي وعن كافة القوانين ذات صلة.

د-**الإجراءات الداعمة من وزارة التضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية للعاملين**، وتشتمل على الاتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للعمول وأسرته باشتراك مخفض يدفع في صورة أقساط شهرية، كفالة الدولة للعاملين في القطاع غير الرسمي للمستويات الدنيا للحماية الاجتماعية خاصة التعليم الأساسي والمعاش في حالتي العجز والوفاة وتحديد التشريعات والجهات الممولة لذلك.

ه-**الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على تحسين بيئة الأعمال**، وتتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم وقد تم تبسيط عملية التسجيل من خلال نظام الشباك الواحد وفقًا لتعديلات قانون الاستثمار ٢٠١٤، وتوفير قواعد البيانات والمعلومات التي تضم جميع البيانات والمعلومات عن السوق والموردين الرئيسيين المحليين والدوليين للمنتجات، ثم تزويد المشروعات الصغيرة بالمرافق العامة.

الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على التدريب والتأهيل المهني، وتشتمل على إتاحة فرص التدريب التقني والمهني للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوي الانتاج، إنشاء مراكز للتدريب وتقوم الحكومة بتقديم التدريب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق الحاضنات وبلغ عدد مراكز التدريب (١٦) مركزًا على مستوي الجمهورية، منها (١٤) مركز بالقاهرة، ومركز في دمياط لصناعة الأثاث، ومركز بالمنيا للصناعات الغذائية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة.

٣- التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للدخول في القطاع الرسمي:

على الرغم من ان المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدم لها تيسيرات ومبادلات، إلا أنها تواجه الكثير من التحديات ولاسيما ما يعوقها من حقولها على التمويل اللازم وعدد من التحديات تتمثل في:

أ- **تحديات مرتبطة ببيئة الاستثمار مثل:**

١- تعدد الجهات التي يتم التعامل معها.
٢- عدم التنسيق والتواصل مع المشروعات الكبيرة لرسم السياسات المالية والاقتصادية الخاصة بها تحت مظلة واحدة.
٣- عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة.
٤- عدم القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات العالمية.
٥- عدم رغبة أصحاب هذه المشاريع تقنين أوضاعهم والدخول في القطاع الرسمي.

ب- تحديات مرتبطة بالبنوك:

١- صعوبة الحصول على التمويل اللازم من البنوك ولا سيما للمشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي.

٢- نقص المعرفة المالية، وذلك لعدم دراية القائمين على هذه المشروعات بمتطلبات البنوك من بيانات مالية وغيرها.

٣- صعوبة إجراءات ومتطلبات التمويل بالنسبة لحجم تلك المشروعات نظرًا للمخاطر المصاحبة لتمويلها ومنها المطالبة بتقديم ضمانات مقابل منح التسهيلات.

٤- الافتقار إلى تاريخ ائتمان رسمي، وكذلك افتقارهم إلى الوضع القانوني السليم[1].

المطلب الثاني

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

أولاً: الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر:

تشير الدراسات مؤكدة على وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، فالخدمة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد وتؤدي دورا محوريا في كفاءة الأسواق والقطاعات بما في ذلك الأفراد، ناهيك عن دور الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص[2].

وتجدر الإشارة الى أن الشمول المالي يشير عموما إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب،

بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاته. ووفقا لهذا التعريف، تعاني مصر بنسبة كبيرة من الاستبعاد المالي؛ وهو عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة، مع كبر حجم القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الفقر الكلى والبطالة. ويعد المستهلكون ذوو الدخل المنخفض ومن يقطنون في المناطق الريفية والنائية الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي. كل ذلك إلى لا يؤدي فقط إلى تقويض جهود مكافحة الفقر، ولكن يمكن أن يؤدي أيضا

الدخول في حلقة مفرغة من الفقر وعدم المساواة. ولا شك أن ضعف مؤشرات الشمول المالي له دلالات خطيرة على كفاءة الاقتصاد في توزيع الموارد والفرص وعلى صعوبة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية نظرا لما يترتب على هذا الضعف من استبعاد قطاع كبير من المجتمع من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي، واستمرار الاعتماد من الحماية على المعاملات ودون

---

(1) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مرجع سابق، ص٦.

(2) محمد محمد أحمد باغه، مدخل استراتي... مجلة العلوم... الجزء الأول

التمويل غير الرسمية، وحرمان الطبقات الأدنى دخلا القانونية والرقابية التي يحظى بها المتعاملون في أسواق التمويل الرسمية[1].

ويجب التنويه هنا الى تقديرات حجم القطاع غير الرسمي في مصر، حيث يعمل به ما يقارب من ٨ مليون شخص، ووصل عدد المؤسسات العاملة فيه الى ٢,٧ مليون مؤسسة، وبحجم يصل الى ٤٠% من حجم الاقتصاد المنظم، كذلك تشير الإحصائيات المعتمدة الى أن نسبة العقارات المملوكة للمصريين وغير مسجلة بلغت ٩٢% قدرت نسبتها بحوالي تريليون جنية مصري وفقا لإحصائيات المركز المصري للدراسات الاقتصادية عام ٢٠١٤.

تؤكد الدراسات الدولية على العلاقة القوية بين حجم الاقتصاد غير المنظم واستمرار التعامل النقدي، فالعلاقة بينهما علاقة تبادلية.

ثانياً: عقبات تواجه مصر للتحول للاقتصاد غير النقدي والشمول المالي:

تعاني مصر من مجموعة من المعوقات التي تحد من التحول الى الاقتصاد غير النقدي في وقت قياسي، ومن ضمن هذه العوامل ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر[2]:

١- الاقتصاد غير الرسمي:

وهي من أهم وأخطر العقبات التي تواجه مصر نحو تحقيق معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير النقدي، حيث يلزم التحديد الدقيق لحجم انشطة الاقتصاد الغير منظم والعمل على إدماجه في الاقتصاد الرسمي من خلال تبني برامج وسياسات تعمل على ذلك – وهو ما يعود بالنفع على طرفي المعاملات، سواء كانت الحكومات أو المشروعات من ناحية، والمستفيدين من ناحية أخري.

٢- قلة عدد الحسابات لدى البنوك:

حيث تقل عدد الحسابات المفتوحة لدي البنوك بالنسبة للبالغين كما تم توضيحه سلفا، مقارنة بغيرنا من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة للذكور، وتقل هذه النسبة لـــ ٧%، بالنسبة للنساء، كما تبلغ نسبة البالغين الحاملين للبطاقات الائتمانية ٩,٦% مرتفعة من ٥,١% عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك فإن ٣,٥% فقط ممن يمتلكون تلك البطاقات يستخدمونها للسداد أو التحصيل غير النقدي، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع النسبة العالمية.

٣- هيكل القطاع المصرفي:

أوضح البنك المركزي المصري أن عدد البنوك العاملة في مصر تبلغ حوالي ٤٠ بنك، وهو عدد غير كاف لمنافسة قوية في السوق المصرفي، ناهيك عن ضعف شبكات الفروع ومحدودية انتشار ماكينات الصراف الآلي في القري والمناطق النائية والمهمشة، وكذلك على مستوي مساحات الفروع ذاتها مما يؤدي الى بطء استجابة الخدمات وزيادة الوقت المخصص لها، فوفقا لإحصائيات

---

(1) اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلي الاقتصاد غير النقدي، طيبة للاستشارات، القاهرة، فبراير ٢٠١٦، ص ١٢.

(2) محمد محمد أحمد باغه، مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، مرجع سابق، ص١٥.

تقرير التنافسية العالمية فقد حصلت مصر على تصنيف متأخر فيما يتعلق بتطور القطاع المالي، حصدت المركزين ١٢٩، ١٢٦ على التوالي من أصل ١٤٤ دولة فيما يخصص تطور القطاع من حيث توافر الخدمات المالية والقدرة المالية، كذلك تشير تقارير البنك المركزي الى ارتفا ماكينات الصراف الآلي الى ٧٢٩٠ ماكينة مقارنة ٦٨٧٠ ماكينة خلال ٦ شهور فقط من شهر الى ديسمبر، أي بزيادة قدرها ٤٢٠ ماكينة خلال تلك الفترة، وعلى الرغم من تلك الزيادة إ عير كافية، ويعد هذا من الموانع الرئيسية للكثيرين من فتح حسابات مصرفية لدي البنوك، ومن أن يكون احد التحديات الأساسية في تطبيق نظام الشمول المالي.

٤- **تحديات البنية التحتية التكنولوجية:**

ويقصد بها البنية التحتية لقواعد البيانات بالقطاع المصرفي وغير المصرفي، وجدير بالذكر دور البريد المصري في المدفوعات خاصة في المناطق الريفية والنائية، فيقوم بسد الفجوة الن عن غياب البنوك في بعض الأماكن.

٥- **الفساد:**

حيث يؤثر الفساد بصورة كبيرة على الاقتصاد الرسمي، فهو يرفع من معدلات عدم الت الخاصة بالنفقات، كذلك يؤثر سلبا على الاستثمارات ورأس المال البشري، مما يلقي باثاره ال على الإنتاج والإنتاجية.

٦- **التهرب الضريبي:**

حيث تواجه مصر مشكلة جوهرية تتعلق بالحصيلة الضريبية وارتفاع معدلات التهـ الضريبي مما يمثل عقبة كبري أمام النمو الاقتصادي، وننوه هنا الى ان الاقتصاد غير المنظم م موارد ضائعة كانت من الممكن أن تضاف الى مصادر الإيرادات السيادية للدولة، مما يخفف الضغط على موازنة الدولة.

٧- **عوامل ثقافية:**

توجد قناعات مترسخة لدي المجتمع المصري تشكل عائقا كبيرا أمام تبني السياسة المنش والتي من ضمنها صعوبة التفاعل مع القطاع المصرفي، وتفضيل بعض شرائح المجتمع خاصة الا دخل مع الاعتماد على المبالغ المدخرة في المنزل – الاقتصاد العائلي " فلوس تحت البلاطة " وكذلك والتردد من التعامل مع القطاعات المصرفية تحت وطأة التخوف من الأمور الشرعية، ك التخوف من الكشف عن البيانات والمعلومات المالية والشخصية الخاصة بهم.

ثالثاً: ضرورة تبني استراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في مصر [1]:

١- أهمية تعزيز الشمول المالي في مصر:

طبقا لمؤتمر الشمول المالي في العالم، التابع للبنك الدولي في عام ٢٠١٥، توصل الى الشمول المالي يتيح توافر المدفوعات الرقمية، من خلال هاتف ذكي أو نقطة بيع إلكترونية وحـ

---

(1) محمد محمد أحمد باغه، مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، مرجع سـ ص١٥.

الفرص لخيارات الدفع أكثر راحة، ومن خلال ميكنة دفع الأجور يمكن للحكومات والقطاع الخاص لعب دور محوري في تسريع وتيرة فتح الحسابات المصرفية وتعزيز تعميم الخدمات المالية.

وتأتي أهمية تعزيز الشمول المالي من فوائده المتعددة، والتي تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد القومي بفروعه المختلفة، من خلال – على سبيل المثال – ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال تحويل الدعم مباشرة على البطاقات المسبقة الدفع المربوطة بحسابات الأفراد، والتقليل من الزحام المروري، بسبب دفع معظم الخدمات من خلال تحويل قيمة الخدمة من حساب الفرد مباشرة الى حساب مقدم الخدمة وبشكل الكتروني سريع تقصر فيه قناه الاتصال الى أدني حد ممكن، كذلك الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، من خلال تقليل الاعتماد على تداول العملات الورقية أو المعدنية التي تحمل الكثير من الميكروبات ناهيك على تشوهها كنتاج ثقافي يسئ للدولة وصورتها العامة، أيضا يمكن من خلال البطاقة الشخصية، الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشخص وحساباته من خلال إدخال الرقم القومي بالبطاقة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالحكومة المصرية، والمرتبط بمعلومات الافراد مما يسهل من عمليات الحصر والقياس للموارد الموجودة ومدي إتاحتها لمن هم على ارض الدولة، كذلك الرقابة والمتابعة ومنها القضاء على الفساد بصوره المختلفة، فضلا عن أن تعزيز وانتشار الشمول المالي بين الأفراد يساعد على رفع التصنيف الائتماني للدولة المصرية.

٢- جهود الدولة المصرية في تعزيز الشمول المالي في مصر:

في هذا الصدد لا يفوتني ان أعداد جهود الدولة المصرية نحو تعزيز الشمول المالي على أرض الكنانة، فقد قات بعض المؤسسات البحثية المصرفية ومنها المعهد المصرفي المصري منذ عام ٢٠١٢ بطرح مبادرة " علشان بكرة " لتثقيف ٥,٥ مليون شاب وطفل، كذلك اتجاه ما يقرب من ٥٠% من البنوك العاملة في مصر منذ تلك الفترة فقد قامت بإتاحة منتجات بنكية تلبي احتياجات الصغار والشباب كخطوة على طريق الشمول المالي، وصولا الى توجيه السيد رئيس الجمهورية بفكرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر البنك المركزي من خلال تخصيص مبلغ قمته ٢٠٠ مليار جنيه من ودائع البنوك لدي البنك المركزي لدعم رواد الأعمال في هذا المجال ألهام للاقتصاد والدخل القومي، وجاءت فكرة إنشاء وحدة متخصصة للشمول المالي المركزي المصري.

٣- عقبات تعزيز الشمول المالي في مصر:

إن تطبيق الشمول المالي في مصر من الممكن أن يواجه عدة عقبات في تنفيذه تتمثل فيما يلي[1]:

أ- **غياب الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية تلك الخطوة بالنسبة للقطاع المصرفي**، ويرجع ذلك لغياب الثقة بين الحكومة المصرية متمثلة في القطاع المصرفي والمواطنين، بسبب بعض التصريحات الخاطئة لدى بعض المسؤولين.

---

(1) علياء حسني، ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟ ، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:
https://www.tahrirnews.com/Story/836384

CamScanner

ب- الإجراءات المتشددة في البنوك من الممكن أن تمثل عقبة أمام تطبيق الشمول المالي
تتشدد البنوك في معرفة مصادر الأموال وفي إجراءات فتح الحسابات البنكية

جـ- كما إن ارتفاع نسبة الأمية من الممكن أن يكون عقبة أمام تطبيق سياسات الشمول
خاصة أن نسبة الأمية الكتابية في مصر تصل بنحو ٢٠% فضلا عن الأمية الا
والثقافية. ولذلك يجب ضرورة إطلاق حملات توعية المواطنين في القرى والأماكن
والنوادي والمدارس.

٤- أهمية وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في مصر :

على الرغم من الجهود التي قامن بها مصر لتعزيز الشمول المالي، إلا أن تلك الجهود
نسبيا وليست كافية لتحقيق الهدف الذى تنشده مصر وهو تعزيز الشمول المالي، وان تقفز مصر
معدلات مرتفعة خلاله لتحقيق الكثير من الاهداف القومية على المستوي الاقتصادي والاجتما
فالجهود لابد لها من رؤية تجمعها، وهدف اوحد يعمل المجتمع على تحقيقه بديلا عن " الإ
باللقطة " التي تكلفنا الكثير من الانتظار والدفع بالمجهودات نحو اللاشيء، فمصر بحاجة لصنو
وضع استراتيجية قومية وطنية لتعزيز الشمول المالي تراعي فيها كل الأبعاد ذات العلاقة بالموض
رؤيتها واضحة لكل الأطراف وهدف متوفر فيه جميع شروط تحقيق الأهداف لضمان التنفيذ وتح
ما يلي:

١. تحديد الرؤية Vision، والأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
٢. تحديد نقاط الضعف، والقوة في الموضوعات ذات العلاقة بالشمول المالي.
٣. تحديد العقبات سواء كانت التحديات أو التهديدات التي ستواجه عملية التطبيق وسبل التغ
عليها.
٤. ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم.
٥. ضمان التزام الأطراف الرسمية (الحكومية) بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم.
٦. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل من عم
إنجازها.
٧. تحديد آليات ومؤشرات أداء للإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

خاتمـــــــة

استهدفت هذه الدراسة بيان دور الشمول في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يُعَد بعدًا أساسيًا في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. فبوصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لمختلف شرائح المجتمع عامة، والفقراء خاصة، ووفقًا ما توصلت إليه معظم الدراسات، سيساعد ذلك على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير مناصب الشغل، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرفاهية، وتمكين المرأة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق التنمية المستدامة. مما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

وتناولت الدراسة تحديد مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وتوضيح العلاقة بينهما، كذلك تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية، واستعراض أهم المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وأخيراً الوقوف على أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

أولاً: النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج الهامة والتي نذكر من أهمها ما يلي:

١- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع و النظام المالي، لذا فإعداد استراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.

٢- يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل(البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية...الخ).

٣- معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.

٤- مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيف، لذا لا بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

٥- هناك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، لذا لا بد من معرفة هذا المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

٦- يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر الشمول المالي فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

CamScanner

٧- توجد علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات تتمثل أهما فيما يلي:

١- لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة، تدعم الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية.

٢- توافر بيئة قانونية ملائمة وداعمة للتحول للشمول المالي، وتهتم بالفئات المهمشة ماليا الفرد و شركات مصغرة.

٣- الاهتمام بالتثقيف المالي، وهذا من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتعليم المالي، مثل برامج محو الامية المالية، ادراج التثقيف المالي في مراحل التدريس الثانوي لضمان الوصول إلى اكبر قاعدة من الطلاب في المستقبل.

٤- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي.

٥- اشراك القطاع الخاص الى جانب القطاع العام واهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.

٦- الدور القيادي للبنوك المركزية والجهات الإشرافية للبلدان العربية في تعزيز الشمول المالي باعتبارها فاعلا أساسيا في هذا المجال.

٧- وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تنفذ عبر مراحل، تراعي خصوصيات كل بلد وقدراتها المالية، وحاجاته والفجوات المالية القائمة بها، و في اطار هذه الأخيرة تحدد الأهداف والاليات الكافية، الفاعلين ومسارات تقييم التقدم المحرز في الشمول المالي.

٨- رصد الكوادر البشرية المؤهلة لإنجاح عملية الشمول.

٩- ابتكار خدمات مالية تناسب كل الشرائح المجتمعية بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم. على ان تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية.

١٠- العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، وهو امر ضروري لحماية المستهلك ماليا، وبعث من الثقة في النظام المالي والمصرفي ويزيد من شمولية الشرائح المجتمعية مع الوقت.

١١- تحسين مناخ الاعمال في البلدان العربية، وهذا من خلال اجراء إصلاحات اقتصادية، تحسن من بيئة الاعمال، لتدعم الاستثمار المحلي والاجنبي، وتضمن الاستقرار في المنظومة المالية.

١٢- ضرورة تبني استراتيجية قومية وطنية واضحة لتعزيز الشمول المالي في مصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ)- الكتب:

١. سمير عبدالله ، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين ، ٢٠١٦.

(ب)- المجلات والمنشورات الدورية:

١. اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٦، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٧.

٢. أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية مجلة إتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢، نوفمبر ٢٠١٦.

٣. أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة(الجزائر، تونس، والمغرب)، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٨.

٤. عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي- الاقتصادات العربية نموذجاً، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد ٨، أبريل ٢٠١٨.

٥. محمد كمال الدين بركات، كيف يخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٠، نوفمبر ٢٠١٥.

٦. مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد التاسع، العدد الأول،٢٠١٨.

٧. موسي عبد العزيز شحادة، جواد العناني، زياد فريز ووسام حسن فتوح، التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦.

(ج)- المؤتمرات العلمية والمنشورات الرسمية:

١. اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلي الاقتصاد غير النقدي، طيبة للاستشارات، القاهرة، فبراير ٢٠١٦.

٢. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الخطة الإستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ٢٠١٦/٢٠٢٠، دبي.

٣. بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الاقليم والعالم، مايو ٢٠١٥.

٤. بنك الكويت المركزي، دليل حماية عملاء البنوك، ٢٠١٥.

CamScanner

٥. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية و
لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.
٦. مجلس التجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل
أثر التحويلات المالية: التمكين الإقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، م
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نوفمبر ٢٠١٤.
٧. مجموعة البنك الدولي، العوائد الرقمية، عرض عام، تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠١٦.
٨. محمد زكريا، دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في مف
الشمول المالي، منتدى الشمول المالي، التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، ل
المصرفي المصري، ٢٠١٥.
٩. محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية و
المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس مد
المصارف المركزية ومؤسسا النقد العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠١٢.
١٠.معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع ل
السادسة، الموسم العلمي ٢٠١٧/٢٠١٨.
١١.وفاء حمدوش، مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العر
بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المست
مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، مايو ٢٠١٧.

(د)- الرسائل العلمية:

١. حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المس
الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في غزة، مذكرة ماجستير،
التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٧.

(د)- مواقع الانترنت:

١. اتحاد المصارف العربية- ادارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي: م
أساسي لتحقيق الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط ال
http://www.uabonline.org/ar/research/financial/
٢. أحمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور..كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟ تم الاسترج
٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:https://elbadil-pss.org/2017/09/26
٣. بنك الجزائر، الشمول المالي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط ال
http://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re.htm
٤. البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، تم الاسترجاع
٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:
http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

. الشمول المالي منقذاً لدمج القطاع الغير رسمي، الاهرام الاقتصادي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:

http://ik.ahram.org.eg/News/56627.aspx

. علياء حسني، ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟ ، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:

https://www.tahrirnews.com/Story/836384

. مارتيزا فارجاس، أهداف التنمية المستدامة: "تحويل عالمنا" بالابتكار، مركز البيئة للمدن العربية، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:

https://www.envirocitiesmag.com/articles/innovation-for-sustainability/sustainable-development-goals.php

. ماهيناز الباز، آفاق تفعيل الشمول المالي في مصر، مجلة لغة العصر، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الموقع التالي:

http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

٩. محمد محمد أحمد باغه، مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي- الجزء الأول، مجلة المدير الناجح، العدد١٦١، يونيه ٢٠١٨.

١٠.مصطفي عطيه جمعه، خصائص التنمية المستدامة واستراتيجياتها، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:

https://www.alukah.net/culture/0/106505

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Annamaria Lusardi, Carlo de Bassa Scheresberg, Financial Literacy and High-Cost Borrowing in the United States, NBER Working Paper No. 18969 Issued in April 2013.
2. Annamaria Lusardi. and Peter Tufano; Debt Literacy, Financial Experiences, and Overindebtedness, Journal of Pension Economics & Finance, Volume 14, Issue 4 (Household Finance)October 2015.
3. Arab Monetary Fund, CGAP, Financial Inclusion Measurement in the Arab World, WORKING PAPER, CGAP, January 2017.
4. Dupas, Pascaline, Dean Karlan, Jonathan Robinson, and Diego Ubfal. Forthcoming. "Banking the Unbanked? Evidence from Three Countries." American Economic Journal: Applied Economics, 2009.
5. John kozup and Jeanne M. hogarth, Financial Literacy, Public Policy, and Consumers' Self-Protection—More Questions, Fewer Answers. The Journal of Consumer Affairs, Vol. 42, No. 2, 2008.
6. Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, and Jake Hess. Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP, April 2016.

CamScanner